

CD/PV.1068
31 May 2007

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والستين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٠

الرئيسة: السيدة إيزابيت بورسرين بونيه (السويد)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٦٨ لمؤتمر نزع السلاح.

أود في البداية أن أبدي بعض الملاحظات الاستهلالية، لأن هذه هي أول جلسة تُعقد برئاستي. ولدي بعدئذ متكلم واحد على قائمة المتكلمين، وهو سفير بيرو الموقر.

ولذلك، دعوني أبدأ أولاً بإبداء بعض الملاحظات الخاصة بي، وأطلب إلى الأمانة أن توزعها.

إنني وقد توليت رئاسة مؤتمر نزع السلاح، فإن أول ما أود القيام به هو الإشادة بمن سبقوني، وهم زملائي من الرؤساء الستة، سفراء كل من سري لانكا وإسبانيا وجنوب أفريقيا، الذين قادوا أعمال المؤتمر هذا العام بكفاءة شديدة. كما أود أن أشيد بالمنسقين على الجهود الحثيثة التي بذلوها للمضي قدماً بأعمالنا. والأهم من ذلك، دعوني أعرب عن خالص تقديري للوفود التي عملت بكل ما أوتيت به من قوة طيلة الجزء الأول من الدورة وبمعلومات عالية لتحديد معنى ومضمون جدول أعمالنا.

وقد أتاحت جميع هذه الجهود، إلى جانب المشاورات الدقيقة التي أجريت مع كل وفد من الوفود وعلى قدم المساواة - وأؤكد على ذلك - للرؤساء الستة أن يعرضوا عليكم مقترح عملنا خلال الأجزاء المتبقية من هذه الدورة، ولم يكن الغرض من الوثيقة L.1 أن تكون بمثابة مناهج عام ورئيسي للتوفيق بين المواقف السياسية أو الأساسية للوفود أو الرؤساء الستة أو طموحاتهم أو أولوياتهم. فقد سبق وأن بذلت هذه المحاولات عدة مرات لإيجاد حلول توفيقية سياسية هامة، وأحبطت عمل مؤتمرنا لعقد من الزمن تقريباً.

فالوثيقة L.1 هي بدلاً من ذلك مقترح عملي بسيط بشأن أعمالنا، يستند إلى موقفنا الفعلي في الوقت الراهن وهو موقف يمثل ثمار عملنا الجماعي لحد الآن. وتقتصر سبباً لتنظيم أعمالنا وتركيزها بشأن الجزء المتبقي من هذه الدورة، لا أكثر ولا أقل. وليست هناك شروط مسبقة. كما أن النتائج ليست مقررّة أو مؤكدة سلفاً، بل ستظهر أثناء سير العمل الفعلي. وهذا المقترح شامل وتمكيني، ولا يعرض للخطر أي موقف سياسي أو أساسي اتخذ هنا أو في جهة أخرى. وسيكون بمسئول جميع الوفود أن تواصل تحقيق أولوياتها في أثناء سير العمل. وعلاوة على ذلك، تؤيد الوثيقة L.1 منظور التفاوض الذي أنشئ لأجله هذا الحفل.

وقد مضى الآن شهران تقريباً على وضع الوثيقة L.1 على المائدة. وطُرحت أسئلة بشأنها وتم الرد عليها في عدد من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية المفتوحة للجميع. وأعربت الوفود عن وجهات نظرها، وتم الإصغاء إليها. ومعظم الوفود مستعدة للمضي قدماً على أساس الوثيقة المذكورة، بيد أن هناك عدداً قليلاً منها لا يزال متردداً أو بانتظار التعليمات. وتراجع تدريجياً الروح الإيجابية والتفاؤل اللذان كانا سائدين أثناء الجزء الأول من الدورة، أمام مواقف أكثر سلبية وأمام الشعور بالقلق إزاء احتمال الانزلاق مرة أخرى في المأزق القديم والعقيم. وهذه هي الحالة الحساسة التي أرى أنها قائمة اليوم وأن أتولى رئاسة المؤتمر.

وتتمثل مهمتي الأولى والأساسية الآن في السعي إلى معرفة ما إذا كان بمقدورنا إيجاد سبيل للمضي قدماً على أساس الوثيقة L.1 - أم لا. وقد أخبرني بعضكم أنه على وشك فقدان الأمل، في حين اقترح آخرون أنه ربما تكون هناك مع ذلك سبل ووسائل فعلية للتصدي للشواغل المتبقية والمضي قدماً. وليست لدي ببساطة أية فكرة في الوقت الحاضر، ولكنني أتعهد بأن لا أدخر جهداً للبحث عن الإمكانيات التي يمكن أن تُتاح.

وسوف أحتاج الآن إلى بضعة أيام لأحدد مع زملائي من الرؤساء الستة، السبيل الذي يمكن أن أقترحه عليكم والذي يمكن سلكه بدرجة معقولة من الثقة. وسأحاول العمل بسرعة، وحالما أشعر أنني قادرة على تقديم أية مقترحات، أو الخروج بأية استنتاجات، فسأعرضها عليكم جميعاً من أجل النظر فيها - على نحو جماعي وبذهن منفتح.

وأطلب منكم جميعاً ما يلي: تحلوا بالصبر، وحاولوا التغلب على ما يصيبكم من حالات إحباط، وأرجو أن تمتنعوا عن اتهام أو لوم أو ممارسة الضغوط على بعضكم البعض. فنحن جميعاً في خضم هذه الحالة، وإن كان هناك سبيل للخروج منها، فعلينا أن نمضي فيه سوية. وابدلوا قسارى جهدكم لإذكاء الروح التعاونية والبناء التي سادت أثناء الجزء الأول من الدورة.

وفيما يتعلق بالأعمال التي قام بها المنسقون، وبعد التشاور معهم، فإنني لا اعترم تحديد موعد لعقد أية اجتماعات غير رسمية معهم خلال الأسبوع القادم. ذلك أن الحالة العامة للأعمال التي اضطلعوا بها تفتقر إلى الوضوح ولا يمكن الادعاء بأن الأعمال تجري كالمعتاد. وإذا تمكنا من مواصلة العمل على أساس الوثيقة L.1، فستكون لدينا حالة بعينها، وإلا ستكون لدينا حالة أخرى. ولا بد لنا في كلتا الحالتين من معرفة وضعنا لتنظيم أعمالنا بطريقة هادفة.

وأمامنا يوماً عمل لحين انعقاد الجلسة العامة المقبلة، وهما الجمعة والاثنين، وسأكون خلالهما في مكتب الرئيس بين الساعة التاسعة والعاشر صباحاً، إذا ما أردتم الاجتماع بي. أو إذا كان الأمر يناسبكم أكثر، أرجو أن لا تترددوا بالاتصال بي في أي وقت، فأنا هنا لأجلكم.

وإنني وقد ألقيت هذه الكلمات الافتتاحية بشأن المهام المقرر الاضطلاع بها خلال فترة رئاستي للمؤتمر، أود الآن إعطاء الكلمة للمتكلم الوحيد على قائمة المتكلمين، وهو ممثل بيرو، السيد بيليفان.

السيد بيليفان (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى أثناء فترة رئاستك، أسمح لي حضرة السفير أن أقدم لك بادئ ذي بدء تهاني وفد بلدي بمناسبة توليك مهمة توجيه عملنا في ظل الظروف الحالية، وأن أؤكد لك مجدداً دعم وفد بلدي للجهود التي تعكفين على بذلها إلى جانب الرؤساء الآخرين لعام ٢٠٠٧ (الذين نشير إليهم بالرؤساء الستة) لكي يتسنى للمؤتمر المضي قدماً سعياً إلى إيجاد حل للمأزق الذي لا يزال مبتلاً به منذ أكثر من عقد مضى.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً تأييد وفد بلدي غير المشروط للمقترح البناء والتقدمي الذي طرحه الرؤساء الستة، وهو حل يتسم بطابع إبداعي، وأسلط الضوء على النهج الشفاف والشامل الذي أتبع في المشاورات التي عقدت في الأشهر الأولى من هذه الدورة. وأؤيد تماماً تحليلكم المستبصر الذي أعلن عنه قبل وهلة قصيرة، وأعرب في هذا الصدد عن قبولي مقترحك بعدم وجوب الدخول في تفاصيل بشأن الشواغل التي تساور وفد بلدي وحالات الإحباط التي يشعر بها، على الأقل ليس في هذه المناسبة.

ومثلما ذكرنا في عدة مناسبات سابقة، سوف تواصل بيرو عملها دون فرض أي شكل من أشكال الشروط الإجرائية المسبقة، وذلك من أجل المساعدة في وضع اتفاق يمكننا من بدء الاضطلاع بأعمال المؤتمر الأساسية.

وأود في هذه المناسبة أن أستفيد من دورة مؤتمر نزع السلاح هذه لأوصل للممثلين الموقرين وللدول الأعضاء، بعض الاستنتاجات - لا بد لي أن أشير إلى أنها استنتاجات شخصية - التي حددها رئيس مؤتمر ليما بشأن الذخائر العنقودية، الذي عُقد في عاصمة بلدي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، أي الأسبوع الماضي.

وقد حقق مؤتمر ليما الذي عُقد لاستهلال مفاوضات حول وضع صك دولي ملزم قانوناً لحظر استخدام وإنتاج ونقل وتكديس الذخائر العنقودية التي تسبب ضرراً للمدنيين لا يمكن قبوله، وإنشاء آليات للتعاون والمساعدة الدوليين لضمان تقديم رعاية وتأهيل لائقين للناجين ومجتمعاتهم، وتطهير المناطق الملوثة بها والتثقيف بمخاطرها وتدمير مخزونها، في رأي رئيس المؤتمر، الهدف الذي حدده وزير شؤون خارجية بيرو، وهو بدء تحليل العناصر الرئيسية المكونة لهذا الموضوع.

وثمة وجهة نظر مشتركة فيما بين معظم المشاركين مفادها أن الضحايا هم محور الاهتمام الرئيسي للأعمال التي بدأت في أوسلو في شباط/فبراير من هذا العام، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان. ويبدو أيضاً أن هناك اتفاق فيما بين المشاركين بشأن ضرورة تقديم المساعدة الكافية لجميع الضحايا، سواء من الأفراد، أم أسرهم، أم مجتمعاتهم، إلى جانب البلدان المتضررة، لأن ذلك - وسأحوي على التكرار - يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع هؤلاء الضحايا.

ومن الواضح أيضاً أن منع استخدام الذخائر العنقودية واحد من أكثر الوسائل فعالية لتقليل آثارها السلبية. ويعد التثقيف بمخاطرها أمراً جوهرياً في هذا المضمار. وفي هذا الخصوص، فقد أثار الكثير من الوفود في مناسبات عدة الحاجة إلى استكمال، لا تقويض، القانون الإنساني الدولي القائم مثلما هو مبين في العديد من الصكوك الدولية السارية، فضلاً عن الاتفاقات والآليات المعنية بتقديم الرعاية للضحايا والمعوقين. كما سلطت المناقشات الضوء على الترابط الواضح بين مختلف العناصر فيما يخص تطهير المناطق المتضررة بالذخائر العنقودية، مع مراعاة العديد من المسائل التقنية، وحماية السكان المدنيين، والخصائص الجوهرية لكل نوع من أنواع الذخيرة. وتم التشديد أيضاً على أهمية المساعدة العاجلة والفورية التي ينبغي تقديمها للبلدان والمناطق المتضررة لكي يتسنى تقليل خطر إصابة ضحايا جدد.

كما أبرز بعض المشاركين المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق الدول التي استخدمت الذخائر العنقودية فيما يخص كل من النقل الفوري للمعلومات ذات الصلة (وخصوصاً الأحداث التي استخدمت على أساسها الذخائر وأعدادها وأنواعها) والجهود المبذولة لاحقاً للتخلص من الذخائر وإزالتها. وأشار مشاركون آخرون إلى ضرورة وأهمية اتباع نهج مناسبة لكل حالة، إلى جانب بعض الحالات الاستثنائية أيضاً.

وسلطت المناقشات المتعلقة بمسألة مخزونات الذخائر العنقودية التي جرت أثناء انعقاد مؤتمر ليما، الضوء على التكاليف المالية والتقنية العالية المترتبة على تخزين مختلف أنواع هذه الذخائر كما يجب، إلى جانب تدمير الذخائر التي سيتم حظرها بموجب الصك الدولي الذي سيوضع في المستقبل بشأن هذا الموضوع. وينبغي في هذا الخصوص أخذ كميات وأنواع الذخائر العنقودية المكدسة في الاعتبار عندما يحين الوقت لتحديد موعد نهائي للامتثال للالتزامات المقطوعة بشأن هذا الموضوع.

ووافق المتكلمون على أن الخبرات المستقاة في إطار تنفيذ مختلف المعاهدات الدولية قد أبرزت أهمية التعاون والمساعدة الدوليين لتنفيذ جميع الشروط التي يقضي بها أي صك دولي يُوضع مُستقبلاً بصدد الموضوع تنفيذاً كاملاً وشاملاً. وعليه، يجب أن يكون هذا الجانب جزءاً لا يتجزأ من جميع العناصر المكونة للمعاهدة المقبلة بشأن الذخائر العنقودية.

والشعور بالمسؤولية المشتركة عنصر جوهري. وأثار بعض المشاركين أيضاً إمكانية دراسة إنشاء صناديق لتقديم المساعدة والتعويضات. كما سلط البعض الآخر الضوء على المساهمة المهمة التي يمكن أن تقدمها المساعدة والتعاون الدوليان لتحقيق عنصر العالمية.

وأكد المشاركون مجدداً في معرض معالجة مسائل الامتثال والشفافية وتدابير التنفيذ، على أهمية التعاون، فضلاً عن تقديم التقارير الوطنية في الوقت المناسب، ليتسنى تعيين المشاكل والتحديات التي تواجهها أية اتفاقية. كما تم التأكيد على أهمية وضع واعتماد وتنفيذ تشريعات وطنية مناسبة لضمان الامتثال التام لجميع شروط الاتفاق.

وأظهرت المناقشة المتعلقة بالتعاريف وجود احتياجات وخيارات عديدة في هذا الخصوص، لا سيما فيما يتعلق بأنواع الذخائر التي يمكن أن يشملها الالتزام المقطوع في أوصلو، إلى جانب الحاجة إلى الحفاظ على توازن بين النواحي الإنسانية والنواحي المتعلقة بالمنافع العسكرية.

وتسنى أيضاً تأكيد وجود نهج مختلفة بشأن الموضوع، تتراوح بين من يؤيد إيجاد حل تقني ومن يرى أنه ينبغي أن تسترشد الأعمال المتعلقة بعملية أوصلو بالنواحي الإنسانية. وثمة عنصر مهم وثيق الارتباط بهذه المنهجية، تعكسه مواقف الذين يقترحون فرض حظر كامل والمشاركين الذين يؤيدون ضرورة الانتقاء في الحظر المقترح. ولكن على أية حال، يبدو أن هناك اتفاقاً فيما بين جميع المشاركين بشأن الحاجة إلى إيجاد صيغة توافقية تراعي كلتا الناحيتين.

ومن الواضح أيضاً أن هناك نهجاً مختلفة مقترحة لصياغة مادة تتعلق بالتعاريف في المستقبل، بين من يعملون من أجل وضع تعريف شامل ومن يفضلون صياغة تعريف أكثر تحديداً وتفصيلاً. وقد أشير هنا أيضاً إلى إمكانية تقديم عناصر تتعلق بعمر الذخائر العنقودية وطول مدة بقائها. وبين مشاركون آخرون ضرورة الإشارة بالتحديد إلى الحاويات والذخائر الفرعية على حدة.

ويتضح من المناقشات المكثفة التي جرت في مؤتمر ليمّا أن المشاركين أبدوا إرادة سياسية واضحة للمضي قدماً في إيجاد حل للمشكلة الإنسانية التي يواجهها السكان المدنيون بسبب استخدام الذخائر العنقودية. كما تم توضيح أن لهذه المسألة آثاراً شاملة، وأنها مسألة تستدعي طائفة من الاستجابات المناسبة.

وعلمت بيرو ببالغ السرور أن ٢٨ دولة جديدة قررت ضم جهودها إلى تلك التي شرعت ٤٦ بلداً في بذلها في شباط/فبراير ٢٠٠٧ من خلال اعتماد إعلان أوصلو. وتستحق هذه المسألة اهتمام المجتمع الدولي بها اهتماماً كاملاً وفي الوقت المناسب.

وأتاح المشاركة البناءة والمتزمنة لجميع الجهات المشاركة، وبالذات الأطراف التي اتفقت على المشاركة في رئاسة الدورات المواضيعية، وهي آيرلندا والمكسيك والنرويج والنمسا ونيوزيلندا، تكليل مؤتمر ليما بالنجاح، وتبشر بإمكانية بلوغ الأهداف المحددة في إعلان أوسلو.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل بيرو الموقر على إعلامنا بما تمخض عن مؤتمر ليما.

وبذلك اختتم قائمة المتكلمين التي لدي لهذا اليوم. وما لم يرغب أحدكم في أخذ الكلمة خلال هذه المرحلة، فإنني اعتزم رفع الجلسة.

وأعطي الكلمة للجزائر أولاً، واليابان بعد ذلك.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بداية سيدتي الرئيسة، يود الوفد الجزائري أن يهنئك بمناسبة تقلدك منصب الرئاسة، ويتعهد بأن يكون على أتم الاستعداد ليمدك بكل ما تحتاجينه من مساعدة وعون. كما يود الوفد أن يشيد بسلفك سفيرة سري لانكا، على جهودها التي لم تعرف الكلل.

ونجد أنفسنا اليوم في حالة أجدت وصفها في تعليقاتك الافتتاحية. وأشارت إلى مشاعر التشاؤم والتفاؤل التي تشاطرها الوفود هاهنا. ومع ذلك، لا يزال الوفد الجزائري يشعر بالتفاؤل ويحدوه الأمل في أن الوثيقة L.1 ستؤمن التوصل إلى التوافق اللازم في الآراء، شريطة أن تبدي جميع الوفود ما يلزم من المرونة والتفهم المتبادل لحسم المسائل ومعالجة الشواغل التي أعرب عنها بعض الوفود.

وقد تشرف الوفد الجزائري بالتكلم بالأصالة عن المجموعة العربية في الجلسة العامة الأخيرة، والدعوة إلى إجراء مشاورات شفافة متعددة الأطراف بشأن الوثيقة L.1. وفيما يتعلق بهذه النقطة، يرى الوفد الجزائري أن استجابة المؤتمر لهذه الدعوة بتنظيم اجتماعات غير رسمية بشأن الوثيقة المذكورة، قد تكون فكرة جيدة، ليتسنى لجميع الوفود الإعراب عن وجهات نظرها والشروع في إجراء مناقشات تحاورية من أجل إيجاد حل يقبله الجميع.

ولا يكفي في نظرنا عقد جلسة عامة واحدة في الأسبوع. فلدينا جميع المواد والموارد البشرية اللازمة لعقد عدم اجتماعات خلال الأسابيع المتبقية. ولهذا السبب، يقترح الوفد الجزائري ضرورة تنظيم أكبر عدد ممكن من الاجتماعات الرسمية بشأن الوثيقة L.1، وخير البر عاجله، لأن الوقت ليس في صالحنا. ونود اعتماد برنامج عمل للمؤتمر أثناء هذه الدورة، وربما تسنى التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص هذا الموضوع خلال شهر حزيران/يونيه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك جزيل الشكر. وأحيط علماً كما ينبغي بمقترحك، وسوف أعود للتطرق إلى ذلك لاحقاً. وأعطي الكلمة لليابان.

السيد هيرايشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، نظراً لأن هذه هي أول مرة أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستك لمؤتمر نزع السلاح، اسمحي لي أولاً أن أهنتك على تقلدك منصب رئاسته وأطمئنتك بشأن تعاوننا معك بشكل كامل.

واليابان مقتنعة بأن جميع البلدان تشعر بضرورة عودة المؤتمر إلى الاضطلاع بالأعمال الأساسية ووضع إطار حقيقي لتسهيل إحراز المزيد من التقدم بشأن نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة.

ويعد مشروع المقرر I.1 المقدم من الرئيس، والمبني على المشاورات التي أجريت مع جميع الدول الأعضاء، حلاً توفيقياً متوازناً تماماً وعملياً. ومع التسليم بأنه ما من مقترح يمكن أن يرضي جميع الدول الأعضاء في المؤتمر بشكل تام، يحدونا الأمل بشدة في أن يتسنى اعتماد مقترح الرؤساء الستة بصيغته الراهنة وتمكين المؤتمر في نهاية المطاف من الاضطلاع بأعماله.

ومن جهة أخرى، لا بد لنا أن نراعي على النحو الواجب الشواغل التي أعرب عنها والطلبات التي قدمت للحصول على إيضاحات. وتحقيقاً لهذه الغاية، قد يكون من المفيد دراسة وسائل حسم هذه المسائل، وهي وسائل تشمل تقديم إيضاح إضافي من جانب الرئيسة.

وبناءً على ذلك، تعرب اليابان عن تقديرها ودعمها لجهود الرئيسة الرامية إلى التوصل إلى اتفاق من خلال مواصلة إجراء مشاورات غير رسمية، وخصوصاً مع البلدان التي أبدت توجسها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك على مقترحك، الذي سأراعيه أيضاً، وسأعود إليك فيما بعد للتطرق إلى كيفية مواصلة العمل في هذا المضمار.

ولا أرى أن هناك متكلمين آخرين في هذا الوقت، ولذلك، اعتزم رفع هذه الجلسة.

وستُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء الموافق ٥ حزيران/يونيه، الساعة ١٠ في هذه القاعة، وأود، من باب الكياسة مع الوفود، أن أخطركم مسبقاً بأنني اعتزم بدء الجلسة في الوقت المحدد.

رفعت هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠
